مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٠)

دور وسائل الإعلام فى مكافحة الفساد

(العراق إنموذجا)

إعداد

الباحث/ حسام سعدى مهدى
لدرجة الدكتوراه - كلية الآداب - جامعة المنوفية
تحت اشراف
أ.د/ ياسين لاشين - استاذ العلاقات العامة والإعلام - جامعة القاهرة
د/ مروة شبل عجيزة - بقسم الإعلام بآداب المنوفية

السنة ٢٥ العدد (٩٧) ابريل ٢٠١٤م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- maii: rgfa2012@ Gmaii.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد

(العراق إنموذجا)

الباحث / حسام سعدي مهدي

لدرجة الدكتوراه – كلية الآداب – جامعة المنوفية

تحت إشراف

أ.د/ ياسين لاشين أستاذ العلاقات العامة والإعلام جامعة القاهرة

د/ مروة شبل عجيزة بقسم الإعلام بآداب المنوفية

ملخص البحث

تناول البحث دور وسائل الأعلام في مكافحة الفساد في العراق، عالج فيها الباحث جوانب الاعلام العراقي ومدى مساهمته في الكشف عن قضايا الفساد في المؤسسات والوزارات العراقية ، وقد قسم البحث على اربعة اجزاء تناول الجزء الاول الجانب المنهجي من الدراسة فيما تناول الجزء الثاني الاطار النظري للبحث ، كما سلط الباحث في الجزء الثالث الضوء على دور الاعلام واهميته في كشف ومحاربة الفساد في العراق ، اما الفصل الرابع فكان الجزء الميداني من الدراسة صمم فيها الباحث استمارة استبيان وزعت على الجمهور العراقي في مدينة بغداد تضمنت عدد من الاسئلة المختلفة والمتنوعة حققت فيها اهداف البحث واجابت عن تساؤلاته ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج جاءت في مقدمتها إرتفاع مستوى اعتماد الجمهور العراقي على وسائل الاعلام من اجل التوجيه مقارنة بمستوى إعتمادهم من اجل الفهم والتسلية، فيما كانت ابرز التوصيات التي قدمها الباحث في اطار نتائج هذا البحث التأكيد على تنمية اخلاقيات مهنة الصحافة الحرة والعمل الاعلامي الهادف، وتطوير أداء القائم بالاتصال باعتماد اليات تتسم بالشفافية والمصداقية في نقل المعلومة.

مقدمة البحث

بالنظر للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على العراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣م ، فهو يُعد واحدا من اكثر بلدان العالم انتشارا لظاهرة لفساد بكل انواعها ، حيث ظهرت العديد من الظواهر والازمات التي بدأت تنخر في عضد المجتمع العراقي ومؤسساته كافة ، وكان من بين تلك الظواهر التي برزت وبقوة هي ظاهرة الفساد التي نتجت عن انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وضعف الانظمة القانونية والرقابية ، فضلا عن الانحسار الواضح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاخلاقيات الوظيفة العامة في القطاع العام العراقي على وجه الخصوص كونه يمثل الركيزة الاساسية لنهوض البلد واستقراره .

إن تمتع وسائل الاعلام المختلفة بحرية التقصي والنشر لايشكل مصدراً للرقابة فحسب بل متنفساً للتعبير عن الراي العام ومصدراً للمساءلة ايضا ووسيلة للمشاركة المدنية والتحقق من وجود الفساد ، وصولا الى بناء مؤسسات أكثر فاعلية ورصانة في المجتمع.

وانطلاقا مما سبق فإن هذا البحث ياتي لمعرفة الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام المختلفة في توعية الجمهور العراقي بظاهرة الفساد في المجتمع ، وبيان مدى فاعليتها وقدرتها في عملية بناء وتشكيل ونشر ثقافة مكافحة الفساد ودعم اخلاقيات الوظيفة العامة واستقراء الواقع الراهن لمديات انتشار مظاهر الفساد وقضاياه المختلفة في العراق.

مظاهر الفساد في العراق:

تتعدد مظاهر الفساد في العراق بتعدد واختلاف الجهة التي تمارسه او المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد او جماعة او مؤسسة عامة او خاصة، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية او مكسب سياسي او اجتماعي، وقد يكون الفساد فرديا يمارسه الفرد من دون تنسيق مع افراد او جهات اخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، وبشكل ذلك اخطر انواع الفساد فهو يتغلغل في بنيان المجتمع كافة سياسيا واداريا واقتصاديا[١]، ويمكن ادراج اهم هذه المظاهر بـ:

١. الرشوة: هي أخذ الموظف قدر من المال مقابل تقديم خدماته للآخرين وتعد من الأشكال الصريحة لجرائم الفساد المالي، كما انها تتمثل في اعطاء او تلقي شئ ذي قيمة نقدية او غير نقدية في اطار معاملة تتسم بالفساد وعدم النزاهة، وعلى الرغم من ان الرشوة تقدم لتجاوز اللوائح والقوانين، فان الفرد قد يقدمها مضطر للحصول على حق من حقوقه لم يكن ليحصل عليها دون تقديمه للرشوة، وهي ممارسة غير مقبولة ناتجة عن تعسف في استعمال السلطة، وتنتج عن واستغلال الموظف لسلطته التقديرية وخيانته للأمانة سعيا وراء تحقيق دخل اضافي بطريقة غير مشروعة[٢].

٢. الاختلاس: يقصد بها استيلاء العاملين والموظفين ومن فى حكمهم فى مكان عملهم على ما بأيديهم من أموال ونحوها ، سواء كانت نقدية أو عينية ، بدون سند

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شرعي ، وهو صورة من صور السرقة التي ينطبق عليه حكم أكل أموال الناس بالباطل[٣].

٣. غسيل الاموال: يقصد بها كل العمليات والاجراءات التي تتخذ بقصد تغيير صفة الاموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كتجارة المخدرات، الدعارة، الاختلاس، الرشوة، تجارة السلاح، التهريب والعمل على ادخالها مرة اخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة عمليات في التحويلات المالية والنقدية، لتظهر بالنهاية كما لو كانت مكتسبة من مصادر مشروعة، وقد يتم ذلك عن طريق انشاء مشروعات وهمية او شراء اصول او تمويل شركات او فتح حسابات في بنوك الدول التي تتساهل في معرفة مصدر هذه الاموال[٤].

٤. الاحتيال: هو الاستيلاء على مال مملوك للغير باستعمال وسائل الخداع كاستعمال اسم مستعار او انتحال صفة وهمية تؤدي الى تسليم المجني عليه للمال الذي بحوزته للشخص الذي يقول بالاحتيال والخديعة والغواية[٥].

٥. استغلال المنصب العام : يلجأ اصحاب المناصب الرفيعة والعليا الى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت الى رجال اعمال او شركاء في تجارة المناصب الى جانب كونهم مسؤليين حكوميين، يبحثون عن طرق واساليب تمكنهم من زيادة ثرواتهم الخاصة وتقوية مكانتهم الوظيفية بشكل غير مشروع[٦].

٦. المحاباة والمحسوبية: وتتجسد في قيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أسس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص، أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية او المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة أو مناطق جغرافية محددة على أسس عشائرية أو مناطقية أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية. فتصبح دوائر الانتماء الضيقة هي أساس الانتماء بدل للدولة إذ يرى الموظفون إن واجبهم خدمة أنفسهم ومناطقهم لأنهم وظفوا أصلا على وفق هذه الاعتبارات ، ولا يرون إن كل المواطنين متساوون في الخدمة التي يقدمونها لهم ، وبذلك تصبح مؤسسات الدولة بمثابة مراكز ممثلة تقسيمات عشائرية أو حزبية مما يبيح استغلال المال العام بالطريقة التي تقررها المنظومة الاجتماعية[٧].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧. التدخل في اعمال القضاء: يكون القضاء في معظم الدول النامية ومنها العراق مسيساً ومن ضمن صور الفساد المستشرية في الجهاز القضائي، تخفيض مدة الأحكام القضائية الصادرة أو إلغائها والتلاعب فيها مقابل رشاوى وخدمات خاصة تقدم لبعض المسئولين في الجهات القضائية، وفي بعض الحالات تمارس الضغوط من قبل أفراد الصفوة السياسية لاستصدار الأحكام القضائية بالطريقة التي تخدم أهوائهم ومصالحهم، وحيث ان بعض الانظمة الحاكمة تسلمت السلطة تحت قوة السلاح، فان ماتصدره من اوامر وتشريعات يمثل قانون ملزم بغض النظر عن الهدف منه، وتسعى بشتى الطرق الى ترسيخ قواعد سلطتها وتثبيت اركان حكمها، وبالتالي فان الية اصدار القوانين وتشريعها وتهميش القضاء وتسييسه لصالح تلك الانظمة تساهم في نشر الفساد القضائي ليصبح اداة قابضة بيد السلطة الحاكمة(٨).

وقد ادت نتائج معظم الدراسات العلمية التي تناولت الفساد بالتحليل النفسي والاجتماعي والموضوعي، ان ابرز اسباب استشراء الفساد في الدول العربية ليست الحاجة الاقتصادية لمرتكبيها فحسب، انما تعود لجملة من الاسباب اهمها(٩):

١. فساد الجهاز الرقابي و تعطيل سلطته الرقابية.

٢. تقييد القضاء او تسييسه لصالح الحزب الحاكم.

٣. عدم وجود استراتيجية وبرامج حقيقية لمكافحة الفساد.

٤. تسلط الانظمة الشمولية على ادارة البلاد.

٥. قلة الوعي الوظيفي في ادارة المسؤوليات.

٦. اغفال دور الاعلام في التوعية والتثقيف والرقابة والمشاركة في كشف الفساد.

ولذلك فإن تبني استراتيجية محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة ومتواصلة ومتنوعة سياسيا وقانونيا واعلاميا وجماهيريا وذلك على النحو التالي(١٠):

١- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الاطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .

٣- إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الكشف عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

٤- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل استجواب الوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراء التحقيق، وحجب الثقة عن الحكومة.

٥- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو هيئة النزاهة، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري ، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

الاعلام العراقي وجهود مكافحة الفساد

شهدت المنطقة العربية عموما والعراق خصوصا تطورات واضحة في الوسائل الإعلام المختلفة شملت جوانب متعددة في التقنية والأشكال والمضامين، جعلتها تحقق بعض أدوارها في ميادين الثقافة والتنمية والتعبئة وبناء الإنسان، وكان هذا التطور نتيجة منطقية لتطورات حدثت في الحياة العربية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، جعلتها بحاجة إلى وسائل إعلامية تناسب هذا التطور وتتفاعل معه لتأكيد خصوصيتها ودورها الإنساني والثقافي(١١).

وتضطلع وسائل الإعلام بدور كبير في التوعية والتثقيف وتصحيح المسارات الخاطئة ، وتقديم الحلول لمشاكل المجتمع ، والسعي لإشراك الجمهور في مكافحة الفساد وكشف المفسدين لتقديمهم إلى العدالة ، لاسيما وان ظاهرة الفساد باتت مشكلة تتفاقم في مجتمعنا يوما بعد يوم إذا لم تواجه بإستراتيجية محكمة من قبل الجهات المتخصصة بذلك(١٢).

وفي ظل العديد من المتغيرات التي يشهدها العراق وخاصة بعد التوسع الإعلامي الذي حدث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما رافقه وتبعه من تغير في بنية الدولة وهيكلة مؤسساتها المختلفة وتفشي ظاهرة الفساد بمظاهره المختلفة الأمر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذي هيئ للصحافة الاستقصائية أن تكتسب أهمية كبيرة كون العراق أرضا خصبة لنشاطها، وأصبح الصحفيون يطرحون الكثير من المواضيع التي تعكس نبض المجتمع والشارع تجاه ظاهرة الفساد، إلا أن هذه الأهمية في عمل الصحافة الاستقصائية سرعان ما تراجعت بشكل ملحوظ ولم تمارس دورها الحقيقي والمتميز بمواكبة الظروف التي مر بها البلد ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها(١٣):

١. افتقار وسائل الإعلام العراقية إلى كوادر صحفية تمتلك الكفاءة العالية للقيام بحملات استقصائية .
٢. غياب الشفافية من قبل المؤسسات الرسمية في الكشف عن المعلومات وبالتالي يتعرض الصحفي المكلف بالاستقصاء إلى المضايقات ومنع حصوله على المعلومات .
٣. عدم التعاطي مع تطبيق التشريعات والقوانين التي تحمي الصحفي العراقي بجدية .

النزاع السياسي بين الأحزاب السياسية وتورط معظمهم بقضايا فساد وإرهاب وقتل.

ورغم ذلك، فان الاعلام العراقي يضطلع بأدوار هامة على صعيد توعية وتغيير وتعديل النظام القيمي للمجتمع العراقي عبر البرامج الإعلامية المركزة وتداخلها مع البرامج التربوية والنفسية وتعزيز قيم النزاهة والشفافية للحد من الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي ، ذلك عبر الترويج لأخلاقيات الخدمة العامة في المؤسسات العراقية، حيث لابد أن يأخذ الإعلام دوره في الترويج لأسس مجتمعية جديدة تدفع باتجاه قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وتفضح المفسدين وتستهجن الفساد الذي يمثل العدو الأول لكل فعاليات التنمية والتحول الديمقراطي، كما تجسدت الصحافة الاستقصائية بادوار بارزة في العراق بتشكيل شبكة الصحافة الاستقصائية العراقية (نيريج)، هي أول شبكة للصحافة الاستقصائية في العراق، تأسست بجهود نخبة من الصحفيين الاستقصائيين المحترفين في ٩ أيار-مايو عام ٢٠١١، وعملت منذ تأسيسها على توفير الدعم التحريري والمالي والاستشاري للصحفيين الاستقصائيين العراقيين ، لانجاز تحقيقات معمقة تستند إلى البحث عن الحقائق الموثقة والمدعومة بالمصادر المتعددة الوثيقة الصلة بالموضوع قيد الكشف، إضافة إلى انجاز التحقيقات الاستقصائية المعمقة، هو تحسين مهارات الاستقصائيين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العراقيين والعمل على نشر ثقافة البحث والتقصي لصالح الصحافة العراقية، لكون أداة رقابية تشخص الأخطاء وتتابع قضايا الفساد المالي والإداري، وتؤشر الاخروقات والأخطاء في السلوك الرسمي والمدني(١٤).

كما تعد وسائل الإعلام من ابرز أدوات البناء والتنمية والتقدم بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية ، وذلك بقوة تأثيرها ووظيفتها التربوية والتثقيفية والإقناعية وأهمية ومصداقية خطابها التي تتبناه ، وهذا الدور الكبير لا يتحقق إلا بمستوى كفاءة ووعي القائمين عليها وإيمانهم بأهمية وقيمة العمل الذي يقومون به ، وقدرتهم على ترجمته عبر البرامج والخطط والاستراتيجيات التي يضعونها ، وتهيئة الكوادر القادرة على تمثيل كل هذه المعاني والانخراط بها ذهنيا وعمليا لكي تشكل ثقافة عامة في الوسط الإعلامي تنعكس ايجابيا على الجمهور المتلقي(١٥).

الاطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث

تلعب وسائل الاعلام – دورا كبير في تشكيل البناء الادراكي والمعرفي للفرد والمجتمع ويساهم هذا البناء في تشكيل رؤية واضحة تجاه قضايا وظواهر اجتماعية هامة كظاهرة الفساد، وجعله قادرا على تحليلها وتشخيصها لاتخاذ السلوك المناسب تجاهها، فوسائل الاعلام لها قدرة كبيرة على توعية المجتمع ، وقد يكون تأثيرها في بعض الاحيان قويا جدا ومباشرا في نشر نمط سلوكي وثقافي واجتماعي ينتهجه الفرد تجاه قضية محددة أو ظاهرة معينة.

وفي ضوء ذلك تتحدد المشكلة البحثية في معرفة الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في تنمية وعي الجمهور العراقي بظاهرة الفساد بمظاهره وانواعه المختلفة ، وذلك من خلال المعالجات والتغطيات الميدانية الموضوعية المبنية على اراء ومواقف الجمهور تجاه هذه الوسائل في التصدي لظاهرة الفساد في المجتمع .

اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق هدف رئيسي هو: معرفة مدى اعتماد الجمهور العراقي علي وسائل الاعلام في تنمية وعيه بظاهرة الفساد في العراق، وفي ضوء هذا الهدف الرئيسي تتفرع عدد من الاهداف الفرعية ، من أهمها :

١. تحديد اهم الوسائل الاعلامية التي تسهم في توعية الجمهور العراقي بظاهرة الفساد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. [illegible] اعتماد الجمهور العراقي على وسائل الاعلام المختلفة كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الفساد.

٣. [illegible] اعتماد الجمهور على وسائل الاعلام كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الفساد.

٤. استكشاف التباين في تناول وسائل الاعلام بين الحكومية والخاصة لقضايا الفساد في المجتمع وانعكاس ذلك على مدى اعتماد الجمهور عليهما.

٥. معرفة ابرز مظاهر الفساد المستشرية بين قطاعات ومؤسسات الحكومة العراقية التي تم تناولها في وسائل الاعلام.

إطار نظري للبحث:

نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام

تعتمد هذا البحث في إطاره النظري والتطبيقي على نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام Media Dependency Theory كونه يسعى الى معرفة دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد في العراق عن طريق تحليل خصائص الجمهور ومعرفة وظائف وسائل الاعلام المختلفة، إذ تفترض نظرية الاعتماد ان استخدام الجمهور لوسائل الإعلام لايتم بمعزل عن تأثير المجتمع الذي يعيش بداخله، وان قدرة وسائل الاعلام على التأثير تزداد عندما تقوم تلك الوسائل بوظيفتها في نقل المعلومات بشكل مستمر ومكثف[١٦]، وبالتالي تنطبق هذه الفكرة على المجتمع من حيث أنه كلما زاد اعتماد فرد المجتمع على وسائل الإعلام زاد ذلك من حجم التأثير الكلي لهذه الوسائل، ومن ثم تحقق هذه الوسائل اهداف الاعتماد عليها من قبل الجمهور[١٧].

كما تعمل النظرية على كشف الاسباب التي تجعل لوسائل الإعلام تأثيرات قويا ومباشرا في بعض الأحيان وتأثيرات غير مباشرة وضعيفة في أحيان أخرى، وهي تبحث في العلاقة بين الاعتماد على وسائل الإعلام وبين النظام الاجتماعي والجمهور، وتفترض أن نظام وسائل الإعلام جزءاً هاماً من النسيج الاجتماعي للمجتمع الحديث، وهذا النظام له علاقة بالأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية الأخرى[١٨]، وإن نظرية الاعتماد تفترض وجود علاقات معقدة ومتبادلة بين وسائل الاعلام والجمهور والمجتمع، وقيام هذا الاعتماد على دعامتين رئيسيتين تتمثل في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حاجة الجمهور إلى المعلومات التي تلبي حاجاته وتحقق أهدافه، وكذلك اعتبار نظام الإعلام نظام معلومات يتم توظيفه لتلبية هذه الحاجات وتحقيق الأهداف[١٩].

وكانت من اهم المبررات التي دفعت الباحث لاختياره نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام في هذا البحث كونه يعد مجالا جيدا لاختبار مدخل الاعتماد في حالات عدم الاستقرار التي تشهدها بنية الحكومة العراقية والتي تعكس بتأثيراتها على شيوع ظاهرة الفساد بين مؤسساتها، وقد لاحظ الباحث ان كثير من الدراسات السابقة التي تناولت نظرية الاعتماد كإطار نظري قامت بتطبيقه في حالات الاستقرار المجتمعي والسياسي، مع العلم بان هذه النظرية لم تفترض بان الاعتماد على وسائل الاعلام مقتصرة على هذه الحالات فقط.

الدراسات السابقة

انطلاقا من اهمية التعرف على الدراسات السابقة القريبة والمرتبطة بدور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد في العراق ، والوقوف على ماتضمنته تلك الدراسات من مناهج ونظريات وطرق بحثية ، وما انتهت اليه من نتائج وتوصيات الامر الذي يعطي دليلا ومؤشرا واضحا يمكن الاهتداء به في اجراءات هذا البحث والبدء من حيث انتهى الاخرون ، لذلك فقد أجرى الباحث مسحا للتراث العلمي مستعرضاً لاهم الدراسات السابقة وذات الصلة المباشرة أو القريبة بموضوع البحث و ذلك في ثلاثة محاور هي:

١- دراسات تناولت دور وسائل الاعلام في التوعية.

٢- دراسات تناولت وسائل الاعلام وقضايا الفساد في المجتمع.

٣- دراسات تناولت ظاهرة الفساد وطرق معالجتها.

وقد عالجت عدد من هذه الدراسات السابقة دور وسائل الاعلام وتغطيتها لظاهرة الفساد في المجتمع الا انها لم تتطرق بشكل مباشر الى دور تلك الوسائل في توعية جمهورها بمظاهر الفساد المختلفة ، وطرق الحد من انتشاره واكتفت بالجانب التشخيصي لهذه الظاهرة، واستخدمت عدد من الدراسات الأخرى المنهج المسحي في عملها كونه الانسب للوصول الى نتائج دقيقة وتحليل ومعالجة الظاهرة المدروسة، وركزت الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت قضايا الفساد الى ان خطورة هذه الظاهرة وانتشارها تكمن في الاجهزة والمؤسسات الحكومية ، وهذا يعني بان القطاع العام هو الجهة الاكثر انتشارا للفساد بين مفاصل الدولة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اسفاد الباحث من اطلاعه على هذه الدراسات في التعرف على المناهج المستخدمة والطرق والادوات البحثية المتبعة في جمع المعلومات الخاصة بها، وكيفية توظيفها ومعالجتها وصياغة المشكلات وتحديد الاهداف، فضلا عن عدم وجود دراسة علمية تطرقت بشكل مباشر لموضوع دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد في العراق ، إلا انها حددت للباحث ما يجب ان يبدأ منه وما يجب ان يتناوله في اطاري البحث النظري والتطبيقي .

تساؤلات البحث

لغرض الوصول الى نتائج دقيقة ، حدد الباحث عددا من التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث يسعى الباحث الى الاجابة عنها، وهي:

١. ما معدل تعرض الجمهور العراقي لوسائل الإعلام ؟

٢. ما مدى متابعة الجمهور العراقي لقضايا الفساد التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة ؟

٣. ماابرز الوسائل الاعلامية التي يعتمد عليها الجمهور العراقي كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الفساد ؟

٤. ما أهداف اعتماد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الفساد ؟

٥. ما اتجاهات الجمهور العراقي نحو وسائل الإعلام العراقية بشكل عام ؟

نوع البحث ومنهجه:

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التي تقوم على الوصف الكامل والدقيق للموقف الاجتماعي أو الظاهرة أو الحدث وتفسير هذا الموقف وتحليله واستقراء خصائصه ورصدها، وغالبا ما يكون هذا الموقف أو الظاهرة محددا ولكن لا يتدخل الباحث في الموقف أو تغيير أحد سماته أو متغيراته، واستخدم الباحث منهج المسح Survey Method الذي يعرف بانه جهد علمي منظم للحصول على معلومات او اوصاف لظاهرة معينة او قضية من القضايا محل البحث(٢٠)، كما يعد المنهج المسحي من انسب المناهج العلمية في البحوث الاعلامية لجمع البيانات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التعبير عن الظاهرة المراد دراستها وتوضيحها وتفسيرها وشرح العلاقات الارتباطية بين متغيراتها، كما انه يسمح بتعميم الظواهر العلمية، واستخلاص نتائج قابلة لاعادة الاختبار والتحقق من صحتها[٢١]، وقد استخدم الباحث أسلوب المسح بالعينة الجمهور العراقي للتعرف على مدى اعتماد الجمهور العراقي على وسائل الاعلام في تنمية وعيه بظاهرة الفساد في العراق، خلال فترة زمنية محددة، الأمر الذي يساعد في التعرف على طبيعة متغيرات الظاهرة واتجاه هذه العلاقات ودرجة الارتباط فيما بينها سلبا أو إيجابا.

استمارة الاستقصاء :

تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة من الجمهور العراقي ، وتضمنت مجموعة من الأسئلة حول مشكلة الدراسة بما يسمح بتحديد الأهداف والإجابة على التساؤلات.

متغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة

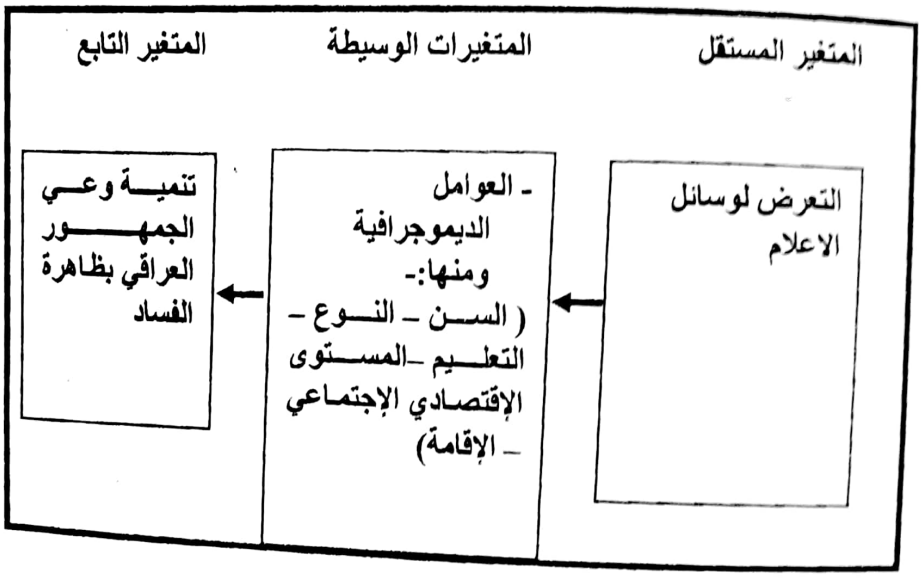

مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث الحالي يتألف من الجمهور العراقي الشامل لكلا الجنسين ومختلف الفئات العمرية، وهو مجتمع واسع لا يمكن دراسته الا عن طريق اختيار عينة منه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اختيار العينة:

قام الباحث باختيار العينة متعددة المراحل بطريقة الاتاحة Available sample (في اطار العينات غير الاحتمالية) قوامها ٤٠٠ مبحوث من جمهور مدينة بغداد ممن يزيد اعمارهم عن ١٨ عاما ، بطريقة تسمح بتمثيل جميع المستويات العمرية و التعليمية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية .

الصدق والثبات:

قام الباحث باختبار صدق صحيفة الاستقصاء من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين لاختبار مدى صلاحيتها لتحقيق أهداف البحث، وبعد الأخذ بآراء المحكمين وتعديل الاستمارة حتى يمكنها الإجابة على تساؤلات وفروض البحث.

واعتمد الباحث في قياس الثبات على إعادة الاختبار مع نفسه على ٤٠ مفردة بواقع ١٠% من حجم العينة، وحققت إعادة الاختبار نسبة اتساق عالية، خاصة بعد أن تم تغيير صياغة بعض الأسئلة لتتلاءم مع فهم واستيعاب الجمهور مما يترتب عليه الحصول على بيانات دقيقة.

نتائج البحث

- تنوعت وسائل الاعلام التي يعتمد عليها الجمهور العراقي في حياته اليومية سواء أكانت حكومية أم خاصة بين المرئية والمقروءة والمطبوعة تقليدية والكترونية جديدة .

- أكدت نتائج البحث إرتفاع مستوى اعتماد الجمهور العراقي على وسائل الاعلام من اجل التوجيه مقارنة بمستوى إعتمادهم من اجل الفهم والتسلية.

- كشفت نتائج البحث عن تصدر إعتماد الجمهور العراقي على وسائل الاعلام الخاصة كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الفساد مقارنة بوسائل الاعلام الحكومية او المدعومة منها.

- كشفت نتائج البحث عن تصدر الرشوة لإبرز مظاهر الفساد المستشرية في العراق ومن بعدها الاختلاس ثم استغلال المنصب العام .

-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توصيات البحث:

- التأكيد على تنمية اخلاقيات مهنة الصحافة الحرة والعمل الاعلامي الهادف، وتطوير أداء القائم بالاتصال بإعتماد اليات تتسم بالشفافية والمصداقية في نقل المعلومة.

- الاهتمام بعوامل جذب اهتمام الجمهور شكلا ومضمونا نحو البرامج والتقارير والتحقيقات التفاعلية والتي تسهم في إيجاد المعالجات والحلول الناجعة لمظاهر الفساد المختلفة.

- تفعيل الدور الرقابي لوسائل الاعلام المختلفة بهدف تقويم المسارات الخاطئة ومراقبة أداء مختلف القطاعات والمؤسسات في العراق ورصد كل المظاهر التي تقود الى الفساد في المجتمع.

مصادر البحث:

١. بلال خلف السكارنة، اخلاقيات العمل، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨.

٢. Guide For Employers, The Fight Against Bribery And Corruption, International Organisation Of Employers, Geneva, October 2009, p1.

٣. حسين شحاته، الفساد الاقتصادي والاصلاح الاسلامي، القاهرة، جامعة الازهر، ٢٠٠٦ص٣٢.

٤. محمد علي عريان، عمليات غسيل الاموال واليات مكافحتها، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٥، ص٣٩.

٥. محمد احمد المشهداني، شرح قانون العقوبات: القسم الخاص بالقانون الوضعي والشريعة الاسلامية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٢٩٦.

٦. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري: ماهيته-اسبابه-مظاهره، طرابلس، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص٣٥٦-٣٥٧.

٧. محمد قاسم القربوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمان ، دار وائل ، ٢٠٠١، ص٣٩. ١٤.

٨. القاضي سالم روضان الموسوي، دور القانون والقضاء في مكافحة الفساد، ط٢، مكتبة صباح، بغداد، ٢٠١٢، ص.١٥٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩. صلاح حسن فالح، الفساد والجريمة المنظمة، مجلة المفتش العام، وزارة الداخلية العراقية، العدد(٢)، مايو ٢٠١١، ص١٨٩.

١٠. أحمد أبو دية وآخرون، الفساد: سبله واليات مكافحته، ط١، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، ٢٠٠٤، ص٨-٩.

١١. ياس خضير البياتي، الاتصال الدولي والعربي: مجتمع المعلومات ومجتمع الورق، ط١، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٢٤٩.

١٢. محمد قيراط، تشكيل الوعي الاجتماعي، ط١، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٥٥.

١٣. نجاح العلي، غياب التحقيقات الاستقصائية عن الصحافة العراقية، كتاب هيئة الإعلام والاتصالات: الإعلام العراقي حرية التعبير والوصول الى المعلومة،بغداد، ٢٠١٠، ص١٤٩-١٥٠.

١٤. شبكة الصحافة الاستقصائية العراقية (نيريج) على شبكة الانترنيت:
http://www.nirij.org/?page_id=270

١٥. إسراء علاء الدين وحازم صباح، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد: دراسة حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، بغداد، العدد الثاني، حزيران ٢٠١٠، ص.١٦٧

١٦. صلاح محمد عبد الحميد، الاعلام الجديد، ط١، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص.٥١

١٧. فتحي حسن عامر ، علم النفس الإعلامي ، القاهرة ، دار العربي للنشر ، ٢٠١٢ ، ص .٧٣

١٨. حسن عماد مكاوي ، نظريات الإعلام ، ط٢، القاهرة، الدار العربية للنشر ، ٢٠١٢ ، ص.٢٠٠

١٩. محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠١٠،ص .٣٠٧

٢٠. عاطف عدلي العبد، المنهج العلمي في البحوث الاعلامية، القاهرة: دار التهاني، ٢٠٠٠، ص.١٥

٢١. Susanna Homig Priest, Doing Media Research: An Introduction, (California: sage Publicaticns, 2010),p29.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

The role of the media in the fight against corruption (Iraq model)

Abstract:

Touched on the role of the media in the fight against corruption in Iraq, addressed the researcher aspects of the Iraqi media and the extent of his contribution to the detection of cases of corruption in the institutions of the Iraqi ministries, has been divided Find the four parts dealing with the first part side systematic study while addressing the second part the theoretical framework of the research, also highlighted the researcher in the third part highlights the role of the media and its importance in detecting and fighting corruption in Iraq, while the fourth quarter was a field part of the study was designed in which the researcher questionnaire was distributed to the Iraqi public in the city of Baghdad included a number of different and varied questions investigated by the goals of research and answered his questions, the study found several results came in the forefront of the high level of the Iraqi public's reliance on the media for guidance compared to the level of their dependence for understanding and entertainment, while the main recommendations made by the researcher as part of the results of this research emphasize the development of the ethics of the profession of a free press and work media purposeful, and the development of performance-based mechanisms to communicate the adoption of a transparent and credible in the transfer of information.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner